"البحث عن أساليب استعمال المصطلح العلمي الموحد من خلال آراء أبي العزم.

أ. خليفاتي حياة
جامعة تيزي-وزو

إن اطلاعي على الكلمة التي ألقاها أبو العزم باعتباره منسق أعمال ندوة "***المصطلحات الموحدة ودورها في صناعة المعجم العربي الحديث***" التي انعقدت في 2-4 ديسمبر 1997م بكلية الآداب والعلوم الإنسانية-عين الشق (الدار البيضاء) والتي نشرت في مجلة اللسان العربي العدد 46 في الصفحتين 20-21 ومقاله الذي نشر تحت عنوان "**الحاسوب والصناعة المعجماتية**" في نفس العدد وهي أعمال ذات أهمية قصوى ومرتبة عالية قدمها لنا أبو العزم وأفاد الكثير منا. ولقد شجعتني كذلك المقالات المنشورة في مجلات اللسان العربي في الأعداد: ع 49، ع 53، ع 54 في البحث عن قضية المصطلح العلمي وتوحيده حيث يعود الفضل إلى السيد مدير مكتب تنسيق التعريب وأعضاءه الذين قدموا لنا مساعدات كبيرة بتقديم مجموعة من مجلاتهم التي استثمرناها في مجال هذا البحث. وللأسف الشديد لم نتمكن الحصول على معلومات كافية حول جل الأعمال أو المشروعات التي أنجزها عبد الغني أبو العزم أو في طريق الإنجاز منذ الإنطلاقة الأولى التي انصبت اهتماماته بالبحث في الدراسة المصطلحية من ناحية وبالبحث في الدراسة المعجمية من ناحية أخرى، وذلك لسد ثغرات البحث المصطلحي. وتعد أعمال البحث عن أساليب نشر المصطلح العلمي الموحد من القضايا الصعبة المنال لا تتحقق إلا بفضل ضم مجهودات كل الأطراف الفردية والجماعية الذين يسهرون في سبيل وضع المصطلح وإشاعته بطرائق علمية أو تقنية التي تحدث أبو العزم عنها

كثيرا في معظم مقالاته. وانطلاقا من تلك المقالات فكرت أن أعالج مسألة "***البحث عن أساليب استعمال المصطلح العلمي الموحد من خلال آراء أبي العزم***". ولقد سبق أن سمعنا الكثير عن طرائق وضع المصطلح العلمي وتوحيده لدى الباحثين من أفراد ومجامع علمية ولغوية ومنظمات علمية وثقافية ومكتب تنسيق التعريب...الخ، ولكن هؤلاء الباحثين إلى حد الساعة لم يتبنوا نظرية واحدة وموحدة في سبيل التوحيد والوضع وما بالنا بسبل الاستعمال المصطلحي وتوحيده في الوطن العربي. وفي هذا الصدد قمت بالبحث عن عملية تطوير تقنيات ومعايير التوحيد والتنميط والتنسيق للأعمال والمنهجيات التي تتأسس عليها قضية المصطلح ليستقر مفهوم المصطلح العلمي طول المدى باقتراحات وتوصيات سديدة لا تتعارض ولا تتباين بين مؤسسة وأخرى. ومن هنا يثبت وجود استعمال المصطلح العلمي الموحد بإحيائه أو بالقضاء عليه، لأن المصطلح ينشأ ويترعرع بين أحضان أهله بطريقة عادية وطبيعية مثل اللغة التي تتطور بتطور المجتمع الذي يستعملها وتنحط بانحطاطه. وهذه هي سنة تعيشها كل لغات العالم، ونفس الشيء يحدث للمصطلح لأنه يُكوِن جزءا لا يتجزأ من اللغة. ويشكل بحد ذاته وحدة لغوية ذات بنية صوتية وصرفية ونحوية ودلالية ويقبل التركيب. فلا يمكن دراسة المصطلح بمعزل عن اللغة وعن الاستعمال الذي يحدد لنا درجة تسربه في اللغة من ناحية ودرجة تسربه في المجتمع من ناحية أخرى. فالاستعمال هو الذي يحكم على مدى انتشاره أو تقليصه في مجال معرفي معين في قبيلته أو عرشه. ورغم وجود الوسائل العلمية والتقنية إلا أن الباحثين يطرحون إشكاليات في سبل نشر المصطلح الموحد وإشاعته في الوطن العربي. والسؤال المطروح هو: هل تتوافق آراء أبي العزم مع آراء المجامع اللغوية والعلمية وخاصة مكتب تنسيق التعريب في سبيل استعمال المصطلح العلمي الموحد وإشاعته؟ وللإجابة عن هذا السؤال قسمت البحث إلى قسمين أساسيين معتمدة على آراء أبي العزم وعلاقتها بمجهودات مكتب تنسيق التعريب في سبيل استعمال المصطلح العلمي الموحد ونشره وهما:

1-آراء أبي العزم في البحث عن أساليب استعمال المصطلح العلمي الموحد.

2- سبل نشر المصطلح العلمي الموحد وإشاعته لدى مكتب تنسيق التعريب.

1-آراء أبي العزم في البحث عن أساليب استعمال المصطلح العلمي الموحد: لقد نالت الدراسات المصطلحية والمعجمية تطورا كبيرا في عصرنا الحديث، وكان ذلك بفضل الدراسات التي قام بها عبد الغني أبو العزم حين بحث عن ربط الدراسة المصطلحية بالدراسة المعجمية أي البحث عن وضع المصطلح الدقيق والمحدد للمفاهيم المعجمية والمعجماتية من خلال الدراسات المعجمية الغربية. وانطلاقا من تلك الدراسات توصلت إلى استنباط بعض آراء أبي العزم حول مدى أهمية الحاسب الآلي والآليات العلمية والتقنية في تطوير قضية نشر المصطلح الموحد وإشاعته في الوطن العربي. وكان ذلك من خلال الندوات والمؤتمرات المنعقدة والمقالات المنشورة في مجلة اللسان العربي لمكتب تنسيق التعريب بالرباط. وأهم هذه الآراء هي:

1- عرض أبو العزم قضية وضع المصطلح وعلاقته بمجال اللغة أولا، ثم علاقته بالتقدم العلمي والتقني ومدى مسايرته لمستحدثات العصر والتحضر، وتأثره بالهوية الثقافية والقومية. ولقد بين ذلك في تلك الندوة التي ألقاها تحت عنوان "***ندوة المصطلحات الموحدة ودورها في صناعة المعجم العربي الحديث***"، والتي انعقدت في 2-1997/12/4م بكلية الآداب والعلوم الإنسانية-جامعة عين الشق[1]. وتمت الندوة بالتعاون مع مكتب تنسيق التعريب ومع تضافر كل الجهود من أجل إنجاحها. وكان هدفها بيان الاهتمامات العلمية واللغوية لشعبة اللغة العربية وآدابها من جهة والجهود التي يبذلها مكتب تنسيق التعريب من أجل وضع الأسس المنهجية لتوحيد المصطلحات وإشاعتها بين الأوساط العلمية والتعليمية من جهة أخرى. ولقد شارك في هذه الندوة نخبة من الباحثين المتخصصين في المجال المصطلحي والمعجمي والمعجماتي، وفي نفس السياق طرح أبو العزم إشكالية المصطلح في اللغة. ويرى

أنها تشكل قضية دولية وليست قضية قومية أو خاصة بلغة من اللغات. لم يتوقف على حدود هذه الإشكاليات وإنما أعطى حلولا تتمثل في: أ- أن التعريب هو السبيل الوحيد لمواكبة العصر والتطورات التي تطرأ عليه من الناحية السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية...الخ. ويعتبر التعريب جزءا مكملا لوظيفة الأداء اللغوي، وهو مجرد نقل مصطلحات أجنبية إلى اللغة العربية، إلى ما هو أعم وأشمل لجعل اللغة تستمر في حيويتها وديناميتها للتعامل مع كل مستجدات الحياة ومتطلباتها، ونشر الثقافة العلمية، وتوسيع نطاق تداولها بين أكبر عدد ممكن من الناس لمواكبة صيرورة التطور العلمي على قاعدة النمو الاقتصادي والتنمية الوطنية، الأمر الذي يدعو للتمكن من الأدوات العلمية، وفي ضوء هذا التوجه يقول:***أعتبر تعريب العلوم أو نقل المصطلحات عملية سهلة وبسيطة، يمكن التحكم فيها بإخضاعها إلى مجموعة من القواعد العلمية الدقيقة، وهذا ما أنجزته ندوات ومؤتمرات مكتب تنسيق التعريب، وأعمال المجامع اللغوية للاسترشاد بها واعتمادها كمبادىء في وضع المصطلح***"[2]. يبين أبو العزم أن التعريب قضية سهلة التطبيق على المصطلحات والدليل على ذلك التوصيات والاقتراحات التي عرضتها المجامع العربية حول جواز استعمال التعريب ومكتب تنسيق التعريب في مؤتمرات التعريب منذ ميلاد هذا المكتب في عام 1961م إلى غاية المؤتمر الثاني عشر. ويدعو هذا الواقع إلى اعتبار تعريب العلوم، بمفهومه الثقافي، مهمة وطنية في علاقته الوطيدة بمهام التنمية الاقتصادية، الأمر الذي يخلق تكاملا بين الإنجازات العلمية والتقنية وحياة المجتمع[3]، ويعد هذا التكامل قاعدة الاتصال بين الناس، لأن العلم قد اخترق كل جوانب الحياة وخرج من مفهومه الضيق المحصور في إطار التخصص والبحث الدقيق، وبذلك يحق لنا أن نتحدث عن ثقافة علمية حيث أصبحت تفرض وجودها يوميا بواسطة الإعلام، مما يدعو إلى إشاعتها وتعميمها الأمر الذي يستحيل أن يتم بلغة أجنبية.

ولقد وضع أبو العزم مجموعة من الأهداف تخص البحث العلمي وتدريس العلوم وربطها بالمحيط العام للمجتمع، أهمها[4]: - الوعي بالتراث العلمي العربي وتاريخه ومساهماته في كل فروع المعرفة.

- تعريف المادة العلمية وماهيتها والأهداف المتوخاة منها، أي:

أ-إشاعة الثقافة العلمية وجعل كل فرد متشبع بها.

ب-جعل التربية العلمية من بين المواد التعليمية.

-ج-تدريب التلاميذ والطلاب على المهارات العلمية.

وتفرض هذه الأهداف إصلاحا تعليميا شاملا، أي:

-إعادة النظر في طبيعة المواد التعليمية.

-إعادة المعلمين والأساتذة لمهام التربية العلمية وتقنيات التعليم العلمي وتكوينهم تكوينا علميا يصب في كل التوجهات التي تربط العلم بالمجتمع.

- ربط ثقافة المجتمع بالثقافة العلمية.

- جعل العمل مرتبطا بالتكوين العلمي ومكوناته وما يتطلبه من مهارات.

- خلق أنشطة علمية وتشجيع روح المبادرة والاختراع.

- تحصيل المعلومات المتصلة بالعلم والتقدم التقني وجعلها متوفرة سواء على صعيد المدارس أو على صعيد الإعلام.

- استخدام كل القنوات الإعلامية لنشر المعرفة العلمية والوعي بها.

- تبسيط المادة العلمية في أفق تنمية الثقافة العلمية.

ولذا طرح سؤالا أجاب عليه بسؤال آخر: لماذا تعريب العلوم؟ الإجابة: هل يمكن فعلا تدريس العلوم بلغة أجنبية إذا أردنا أن نحقق كل الأهداف التي أشرت إليها أعلاه؟

ب- وجد أن إنشاء المجامع اللغوية والعلمية والمعاهد المصطلحية والمؤسسات العلمية والثقافية مثل مكتب تنسيق التعريب بالرباط المركز الأساسي الذي يسهر على توحيد وتنميط المصطلح[5]، وكذا تأسيس بنوك المصطلحات في

الأقطار العربية وفي الدول الأجنبية، وإقامة شبكات الأنترنيت التي تقدم مختلف المعلومات والأخبار في شتى المجالات العلمية الحديثة، وهي مراكز ضرورية للقضاء على فوضى المصطلح واضطرابه. ويرجع ذلك إلى غياب نظرية مصطلحية محددة وموحدة بين كل اللغويين. ونظرا للصعوبات التي يعاني منها المصطلح من حيث الوضع فقد توصل العلماء إلى إيجاد وسائل لغوية كإحياء التراث والتعريب والتوليد والترجمة ساعدت الباحثين في المؤسسات العلمية واللغوية لإنجاز أعمال ثرية في المجال المصطلحي حيث بذلوا مجهودات فعالة في سبيل توحيد المصطلح ونشره في مختلف التخصصات العلمية والتقنية. وذلك باعتماد الأسس التالية:[6]

1) اعتماده على التواتر وكثرة الاستعمال.

2) وضع إحالات في حالة الترادف والتعدد المصطلحي.

إن المعجماتي لا يقوم على وضع أو صناعة المصطلح بقدر ما يهتم بجردها الكامل كما هو متداول في النصوص، لأن كل مصطلح من المصطلحات قد خضع لمعايير كل قطر من الأقطار العربية، أو مؤسسة علمية، أو لحاسة المترجمين ومصادر ثقافتهم، لأن المعجماتي يأخذ بعين الاعتبار حجم تواتر المصطلحات في النصوص المتداولة بين أيدي القراء في أرجاء العالم العربي. ولقد تمكن مكتب تنسيق التعريب بوضع المعاجم بعضها موحدة وبعضها الآخر غير موحدة في حاجة إلى تعديل.

ويقدم أبو العزم سبلا لنشر المصطلحات فيقول: "لابد من[7]:

1) توجيه هذه المعاجم إلى الحيز الاستعمالي في المدارس والمؤسسات العلمية والتعليمية، وذلك بوضع معجم شامل تشترك فيه كل مصطلحات العلوم، ثم وضع معاجم متخصصة في مجال علمي معين.

2) اللجوء إلى كل الأعمال المؤساساتية والفردية، وتوسيع شبكة المعلومات والمعطيات".

ويرى عبد الغني أبو العزم أن العالم العربي منذ أواخر الثمانينات وبداية التسعينات شرع في استخدام الحاسوب وتقنياته في مجال التطبيقات المصطلحية. ولقد أنجزت بعض الأبحاث تتمحور على مايلي[8]:

-خصائص ومميزات اللغة العربية.

- تطويع الحاسوب واستخدامه في علوم اللغة العربية.

- تعريب المصطلحات الحاسوبية.

- إيجاد قاعدة البرامج وبرمجتها وتكييفها.

- التحليل اللغوي وتطبيقاته.

- معالجة النصوص.

- التخزين ووسائطه.

- نظم استرجاع المعلومات.

لقد ساهمت هذه الأبحاث في خلق قواعد التفكير المعلوماتي، وتهيء الأجهزة الضرورية بموادها لمباشرة التطبيق الفعلي لإنجاز الأدوات العلمية في الممارسة الإدارية والتعليمية والثقافية[9]. ولكن رغم تطور آليات الحاسوب إلا أن اللغة العربية تعاني من إشكاليات التخزين المعلوماتي الذي يجب أن يتكيف مع حاجات الأبحاث المعجماتية والمعجمية والمصطلحية. فإذا كانت معاهد اللغة، ومعاهد التعريب في العالم قد استطاعت تخزين عدد هائل من المصطلحات والمعاجم في محاولة لمعالجتها، فإنها لم تدخل بعد عالم الإنجاز المعجماتي في مجال صناعة المصطلحات.

ولقد طرح أبو العزم أيضا قضية عجز الباحثين المعجماتيين للبحث في صناعة المعاجم الخاصة بالمصطلحات، وهذا راجع إلى عدم وجود التنسيق العلمي بين العلماء. وهذا ما جعل الصناعة المعجمية بطيئة عند العرب مقارنتها بتلك الصناعة عند الغرب. وتوصل أبو العزم إلى اقتراح مايلي[10]:-التنسيق بين الباحثين والمختصين من جهة، وبين المعاهد اللغوية من جهة أخرى، وذلك لتحقيق العديد

من المشاريع في مجال المصطلحات والمعاجم، ولتدعيم تداول اللغة بين الأوساط العلمية والتعليمية. ويقترح أيضا أن لوضع معاجم المصطلحات في مجال علمي معين يقتضي مايلي[11]: رصد كل المعلومات التي تتعلق بكل مجال علمي في الكتب القديمة، والتعرف على مواصفاته وما هو موافق للعديد من المصطلحات الحديثة ثم دراسة تلك المصطلحات وتحليلها آليا. كما أنه على الباحث أن يتوفر على آلة الحاسوب تمكنه من تخزين الملايين من المفردات والمصطلحات والمعلومات حول مصادر المصطلحات التي تساعده في إنجاز العمل المصطلحي وصناعة المعجم.

عرض لنا أبو العزم المعاجم التي ألفها مكتب تنسيق التعريب في شتى المجالات العلمية، وقال: "***أنها تبلغ حوالي خمسين 50 معجما وتشكل مادة جاهزة للاستعمال، لكي نقف على إمكانات استثمارها تعليميا من جهة، وتوظيفها توظيفا معجماتيا، لتعميمها وإشاعتها من جهة أخرى***[12]". يعد هذا العدد الضخم من المصطلحات في مختلف العلوم قاعدة لتأسيس بنك المصطلحات العلمية[13] التي أنجزت في إطار مكتب تنسيق التعريب لكي يتم استثمارها مباشرة دون الرجوع إلى المطبوعات، وهذه المهمة في طريقها لتصبح مادة في متناول الباحثين والمعجماتيين. إن كل الحلول التي وضعها عبد الغني أبو العزم من تعريب وتعليم وإعلام وصناعة المعاجم الخاصة بالمصطلحات واعتماد الحاسب الآلي لتخزين تلك المصطلحات تشكل في الحقيقة طرائقا وسبلا لنشر المصطلح الموحد وإشاعته في الوطن العربي. وهي عبارة عن الاقتراحات التي نص عليها مكتب تنسيق التعريب الذي يدعو إلى التمسك بقضية استعمال المصطلح وتطوير آلياته التقنية من أجل تحقيق العمل المصطلحي وتكامله مع العمل المعجمي.

2- سبل نشر المصطلح العلمي الموحد وإشاعته لدى مكتب تنسيق التعريب: واستجابة لآراء أبي العزم فإن مكتب تنسيق التعريب بالرباط التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم هو أول مكتب جاهز في العالم العربي يتمكن من وضع الركائز الأولية لأساليب استعمال المصطلح الموحد بتقديم

توصيات واقتراحات تهدف إلى الالتزام والعمل بها من أجل تحقيق عملية ضبط المصطلح وتقييسه. ويتجلى ذلك فيما يلي بـــ: انعقاد مؤتمر التعريب الثاني بالجزائر سنة 1973 الذي توصل إلى هذه القرارات والتوصيات وهي[14] :

1- التوصية ج، في موضوع التنسيق وتوحيد الجهود، (مؤتمر التعريب الأول، المغرب، 1961) وهي: (يوصي المؤتمر بأن ترسل إلى المكتب الدائم- مجانا، جميع المؤلفات العامة والمدرسية والمجلات الأدبية والعلمية التي تصدر في مختلف الأقطار العربية). ولم يلتزم بما جاء في هذه التوصية إلا المجامع العربية وخاصة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ومكتب تنسيق التعريب.

2- التوصية ب، المنهج والدراسة، (مؤتمر التعريب الثاني، الجزائر 1973)، وهي: (يوصي المؤتمر اتحاد المجامع أن يقوم بجمع قرارات لجنة الأصول في مجمع اللغة العربية بالقاهرة، والقواعد التي انتهى إليها المرحوم مصطفى الشهابي في مجمع اللغة العربية بدمشق، وما أقره المجمع العلمي العراقي ببغداد، وغير ذلك من جهود الهيئات والعلماء، ويتولى دراسة ذلك كله والتنسيق بينه وتوحيده وإصداره ليكون دليل عمل بين أيدي العاملين في التعريب والمهتمين به من العلماء والباحثين وأعضاء اللجان المحلية والقومية التي تدرس مشروعات المصطلحات،...(ضمان) للسلامة في اللغة، والسهولة في الأداء، والوضوح في الفكر، والدقة في التعبير). والأمل أن يفكر في هذا الدليل، إذ لم ير النور، أو يعرف به إذا كان وجلا في التوزيع والنشر.

3- أ- التوصية 5، منهجية العمل لإعداد معاجم المؤتمر الرابع، (المؤتمر الثالث، طرابلس ليبيا 1977)، وهي:

(يوصي المؤتمر بأن ترتب مشروعات المعاجم المقبلة، وكذلك الطبعات الجديدة للمعاجم السابقة حسب الهجائية العربية، وأن تتبع بفهرسين للمصطلحات الفرنسية والإنجليزية، وأن يعزز المصطلح بالتعريف الموجز حيث يقتضي الأمر). إن هذا لم يحدث لحد الآن ولعل النظر فيه في هذه المناسبة يكون أفيد وأجدى.

3- ب- التوصية [15] رقم 6 يوصي المؤتمر بعقد ندوة خاصة في أقرب وقت، لوضع المقابلات العربية للأصوات الأجنبية التي لا حروف عربية لها دعما لما أوصى به مؤتمر التعريب الثاني). لقد نال هذا الموضوع حظا كبيرا من الدرس والتأمل في المجامع والمؤسسات المختصة والدوريات، ولعل من المفيد أن يخص بندوة أكاديمية تلم شتاته وتوفر له وسائل الذيوع حتى يعمم نفعه ويؤتي أكله.

4- التوصية رقم 1، منهجيات التعريب والروافد التي تساعد على إشاعتها (مؤتمر التعريب الرابع، طنجة، 1981) وهي: "يوصي المؤتمر بأن تعرض هذه المنهجية على أكبر عدد من المؤسسات اللغوية والأفراد العاملين لاستبانة الرأي حولها، وإغنائها وإشاعتها على أن تستكمل جوانبها في ندوة تالية"[16]. فقد تنسخ أعمالنا اليوم بعض ما جاء في تلك المنهجية، ولكن المبدأ يبقى قائما، مع رجاء أن تستجيب الهيئات المعنية إلى هذا المطلب، وهو أمر لم يحدث سابقا مع الأسف. وقد يكون من المناسب اليوم، أن نطرح فكرة إحياء لجنة متابعة المنهجية التي تم تشكيلها أثناء انعقاد ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلحات العلمية الجديدة (الرباط 1981)، أو تشكيل لجنة جديدة تنبثق عن ندوتنا الموقرة هاته، لتقوم بنفس المهمة.

5- الفقرة أ، من التوصية السابعة، في منهجية التعريب (المؤتمر الخامس عمان 1985) وهي[17] (...استقصاء المصطلحات القديمة... من مظانها كالكتب المخصصة والمعاجم والكتب الأخرى التي قد تستخدم هذه المصطلحات، ومن المفيد ترتيب هذه المظان ترتيبا خارجيا وحصرها وجرد ما فيها وتقديمه على أنه جزء من الموروث العربي الإسلامي، وأن هذا العمل يساعد على إحياء المصطلحات العلمية المبثوثة في كتب التراث العلمي العربي وربطها بالتعبير العلمي المعاصر محليا وعالميا). لعل الندوة الأولى للذخيرة اللغوية العربية التي احتضنتها جامعة الجزائر في شهر يونيو 1991، بمشاركة وحضور عدة جامعات

ومجامع ومؤسسات ومراكز عربية، وبحضور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تكون قد أعادت الفكرة إلى واقع الحياة، ولعل مشروعها يكون موضوع نقاش في ندوتنا هاته. ولقد شرع العلماء في إنجاز هذا المشروع وتحقق فيه الجزء، ومازال العمل يتواصل إلى يومنا الحالي. وإليكم ملخص لأهم التوصيات للمؤلف وأهم ما صدر عن المؤتمرات والندوات التي عقدتها المجامع اللغوية ومكتب تنسيق التعريب بالرباط في شأن توحيد المصطلح العلمي وإشاعته.

1- تدريس مقرر جامعي لطلبة كليات العلوم والكليات العلمية التطبيقية عن (خصائص اللغة العربية في خدمة الأداء العلمي) يكون لطلبة التخرج.

2- فتح مجال التسجيل لطلبة الدراسات العليا بكليات العلوم والكليات العلمية التطبيقية لنيل الماجستير والدكتوراه في علم وضع المصطلحات والأداء العلمي والمعاجم العلمية، ودراسة وتحقيق كتب التراث العلمي العربي.

3- تشجيع البرامج الإعلامية العلمية في الإذاعة المسموعة والإذاعة المرئية والصحف والمجلات في كل دول العالم العربي. والاهتمام بتطعيم وسائل الإعلام من إذاعة وصحافة بالعلماء المهتمين بالاصطلاح العلمي.

4- العمل على إصدار مجلات علمية جماهيرية يشرف عليها علميون متضلعون في تعريب العلوم[18]، وذلك على غرار مجلة العلم القاهرية. وقد تكون هذه المجلات مترجمة إلى العربية كمجلة "***العلوم***" الكويتية المترجمة عن مجلة ***Scientific American***، على أن يلتزم المسؤولون عن مثل هذه المجلات في أعمالهم بقرارات وإصدارات مجامع اللغة العربية في المصطلحات.

5- الابتعاد عن الترادف والاقتراض وتأييد التعريب الذي يهدف إلى توحيد مصطلحي على النطاقين القومي والدولي أيضا.

6- العمل على قيام شبكة معلومات عربية للأنشطة المصطلحية على غرار الشبكة الدولية في مركز المعلومات الدولي لعلم المصطلح أنفوترم INFOTERM.

7- العمل على ترويج المعاجم العلمية الصادرة عن مجامع اللغة العربية وتوفيرها لدى الهيئات المهتمة بتدريس العلوم وبالتأليف فيها العربية وترجمتها إليها، فذلك يساعد على إشاعة استعمال المصطلحات المتفق عليها مجمعيا.

وتحقق ذلك بتعميم تجربة مجمع اللغة العربية الأردني بين بقية المجامع في ترجمة أمهات الكتب العلمية بأقلام علماء متخصصين ذوي خبرة عالية في فن الترجمة. ولا شك أن تعميم هذه التجربة سيكون له أثر كبير في العمل على إشاعة المصطلح الموحد في أنحاء الوطن العربي طالما كان الالتزام قويا في هذه الحركة لدى المجامع اللغوية واتحاد المجامع. ونلاحظ أن بعض هذه التوصيات قد تحققت لدى المجامع اللغوية والعلمية أو لدى المؤسسات الثقافية والعلمية العربية كالمدارس والجامعات..الخ. ويظهر ذلك حين بذلت هذه المؤسسات مجهوداتها في سبيل نشر المصطلح الموحد بواسطة العمل والتوثيق المصطلحيين وتأليف المعاجم ثم توزيعها عن طريق الشبكة المعلوماتية أو الحواسيب التي تهدف إلى تخزين وإدخال المعلومات المصطلحية ثم نشرها في المجلات والصحف والإذاعة أو الندوات والمؤتمرات وتدريسها في المدارس والجامعات. وأهم الوسائل التي لجأ إليها مكتب تنسيق التعريب وهو يوافق أبا العزم في آرائه السالفة الذكر لنشر المصطلح الموحد هي:

1- التوثيق المصطلحي بما فيه العمل المصطلحي والإعلام المصطلحي. يقوم التوثيق المصطلحي بمختلف أصنافه (توثيق مصادر المصطلحات أي المعاجم والوثائق العلمية والتقنية، وتوثيق المصطلحات نفسها، وتوثيق الأدلة والمنهجيات والمؤسسات والمشروعات) على تعميم كل المؤسسات العاملة بالوطن العربي في مجال المصطلحات علما وتطبيقا (المجامع، مراكز الأبحاث اللغوية والعلمية مراكز الترجمة، الجامعات، الاتحادات المهنية...الخ) أو المعنية بها من قريب أو من بعيد (مكاتب الترجمة، المدارس، الشركات، المؤسسات الإعلامية، دور النشر مكاتب الدراسات...الخ). وفي هذا اصدد، من المفيد أن نذكر بتوصية صادرة عن

ندوة التعاون العربي في مجال المصطلحات علما وتطبيقا" التي انعقدت بتونس في يوليو/تموز 1986 تحت شعار "***المصطلح العربي في خدمة التنمية الشاملة***"، وهي توصية لا تزيد على كونها نموذجا من توصيات كثيرة في الموضوع، وتتضمن "***التأكيد على أن التوثيق أمر أساسي لازم في كل عمل مصطلحي، ودعوة جميع المؤسسات العربية والأجنبية التي تستخدم المصطلحات العربية أو تضعها أو تقيسها إلى إقامة قسم فيها التوثيق المصطلحي تجمع فيه المعاجم وسائر المطبوعات المتصلة بمجال اختصاصها***"[19]. ومن البديهي أن تكون أهمية قسم التوثيق ونوعية الأساليب والوسائل المستخدمة فيه مسايرتين لطبيعة المؤسسة أو الهيئة العاملة في مجال المصطلحات أو المعنية بها، على أنه من الضروري أن تنشأ بنوك المصطلحات في كل الأقطار العربية، وأن تخدم غرضين أساسيين هما: العمل والتقييس المصطلحيين.

أ-**العمل المصطلحي:** بأن تكون البنوك في خدمة المصطلحيين والباحثين واللجان والهيئات المصطلحية، بما يساعد على تطوير العمل المصطلحي ويحسن جودة المصطلحات العربية. وفي هذا الشأن ندعو المعلوماتيين العرب وخاصة منهم ذوي الصلة بالعمل المصطلحي وبالتقانات اللغوية واللسانيات الحاسوبية إلى تطوير برمجية لاستخلاص جرد المصطلحات إلكترونيا. وكذلك البحث عن تأسيس المرصد العربي للمولدات المصطلحية ليكون على شكل شبكة تعاونية، وعلى أساس تقاسم الجهود والنفقات. ويبدو أن الحاجة أضحت ماسة إلى تأسيس بنك مركزي قومي للمصطلحات العربية[20]. ويتركز العمل المصطلحي خاصة في تأليف معاجم المصطلحات الموحدة والبحث عن إشاعتها في الوطن العربي. ولكن المصطلحات التي تشكل المداخل في المعجم المتخصص تعاني من صعوبات التوحيد في كل اللغات حتى في اللغات التي رسخ فيها المصطلح فما بالنا بنقلها إلى لغة أخرى لم ترسخ فيها هذه المصطلحات بعد أن لاحظنا أن المراجع المستخدمة

في هذه المعاجم وكذلك المداخل تختلف وتتقابل في بعضها دونما خطة منهجية شاملة، لأن هذه الجهود كانت فردية في حقول شاسعة المدى تفوق مقدرة الأفراد.

ولقد تم نشر المعاجم الموحدة لمكتب تنسيق التعريب بطريقة غير شاملة على الأقطار العربية. وأقترح أن توزع كل المعاجم على مستوى الجامعات العربية والدولية والمكتبات، وأيضا على مستوى بنوك المصطلحات ليطلع عليها الباحثون.

ولو نظرنا إلى الكم الهائل من المعاجم والجهود المبذولة في إعداداها وإخراجها، ليدعو الإنسان العربي إلى الفخر والاعتزاز، أن تصدر كلها عن مؤسسة علمية قومية واحدة بطريقة موحدة، بعيدا عن التشتت والتشرد المصطلحي. ولماذا لا يكون مكتب تنسيق التعريب مركزا أو شبكة للتوحيد المصطلحي والنشر المعجمي الموحد والشامل في الأقطار العربية.

- **بنك المعلومات وشبكة العمل المصطلحي:** وقد نجحت أربع مؤسسات عربية -على حد علمنا- في تخطي عائق تكاليف المراحل التأسيسية لبنوك المصطلحات وهي مؤسسة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية وجامعة الملك سعود ومعهد الدراسات والأبحاث للتعريب، ومجمع اللغة العربية الأردني وأخيرا مكتب تنسيق التعريب بالرباط. ترتكز استراتيجية البنك في توزيع المصطلح الموحد وإشاعة استعماله على أربعة مرتكزات رئيسية[21]: أولا: وضع سياسة محددة وثابتة لعرض البيانات المصطلحية في القوائم الورقية (المطويات والمعجمات...)، وعلى شاشات المطارف المرتبطة مباشرة مع بنك المصطلحات، تقوم على أساس إعطاء الأولوية في الظهور للمصطلح الموحد مع حجب جميع المرادفات الأخرى مهما كان مصدرها، فإذا لم يتوفر للمصطلح الأجنبي المطلوب ترجمة عربية موحدة تعرض ترجمات من مصادر أخرى حسب مقياس محدد يفاضل بقيمة رقمية بين مصادر الترجمات، حيث يعرض فقط المصدر الأفضل (ذو الدرجة الأعلى). وهنا لابد من تحديد ما يقصد بالمصطلح الموحد بشكل دقيق.

ثانيا: توفير أدوات غير تقليدية لنشر المصطلحات الموحدة، وقد باشرنا في المجمع في تصميم بنك مصغر للمصطلحات، يمكن تشغيله على الحواسيب الميكروية، ويستطيع خزن واسترجاع مجموعة محدودة من المصطلحات في مجال معين. وقد وقع الاختيار على نظامين لإدارة قواعد البيانات وهما: نظام (Micro-Isis) الذي طورته منظمة اليونسكو، وعدله بالتعاون معها، المركز الدولي للإعلام المصطلحي أنفوترم INFOTERM قبل نحو عامين حتى يناسب خزن واسترجاع البيانات المصطلحية والمعلومات ذات العلاقة[21]. وأما النظام الثاني الذي يمثل النسخة الميكروية من نظام Min-Isis التي ينتظر أن ترسل إلى المجمع بعد الانتهاء من تطويرها من قبل المركز الدولي لبحوث التنمية في كندا IDRC. ويعمل قسم الحاسوب حاليا على وضع المواصفات الفنية لتطوير إدارة قواعد بيانات خاص بالمجمع يكون أداته الرئيسية مستقبلا في بناء نظم بنوك المصطلحات والمعجمات الآلية التي تعمل على الحواسيب الصغيرة والتي ستوزع مستقبلا على أقراص ضوئية CD-ROM مع كامل مصطلحات البنك الرئيسي. وسيكون لهذا النظام فوائد مهمة، لأنه سيحرر المجمع من العوائق القانونية المتعلقة بحفظ حقوق النشر والتي تصعب على المجمع نشر نظم غير بحرية على أقراص عالية السعة وتوزيعها على مختلف مجموعات المستفيدين.

ثالثا: متابعة مؤتمرات التعريب وندوات اتحاد المجامع اللغوية وتمثيل البنك فيها بشكل دائم. وسيقوم البنك فيما يتصل بهذه الاجتماعات بتخزين مشروعات المصطلحات قبل عرضها للدراسة في الاجتماعات ثم تخزين التعديلات

التي تجريها اللجان المتخصصة أثناء اجتماعاتها[22]. وبذلك يتاح للمجمع نشر المصطلح الموحد فور انتهاء اجتماعات هذه المؤتمرات والندوات كما يمكنه بالتعاون مع الجهات المعنية إصدار معاجم متخصصة بشكل آلي خلال فترة قصيرة لا تتجاوز بضعة أسابيع من تاريخ انتهاء الاجتماعات. وقد أعد المجمع لهذه الغاية مجموعة من التجهيزات والبرمجيات التي يمكن نقلها إلى أي مكان تعقد فيه مثل

هذه الندوات والمؤتمرات. ولعلنا نحظى أولا بعقد مؤتمر التعريب المقبل في المجمع للإفادة من كامل التجهيزات والبرمجيات التي يقتنيها المجمع، ولوضع بنك المجمع موضع التجربة العملية.

رابعا: المساهمة في إنشاء شبكات للمصطلحات وتعاونيات للعمل المصطلحي تتيح للبنك–إضافة إلى إمكانيات جمع المصطلحات–التأثير في استعمال المصطلحات، ونشر المصطلح الموحد وإشاعة استعماله، وذلك في إطار هذه الشبكات والتعاونيات عبر قنوات أعلى كفاية من المعجمات الورقية التقليدية.

– **شبكة المصطلحات TERM NET:** إن هدف الشبكة العالمية للمصطلحات ترعى غرسها الأنفوترم هي تكوين إطار تنظيمي للتعاون والتنسيق بين المنظمات والمؤسسات والأفراد العاملين في حقل المصطلحية. وهذه الأجهزة هي منظمات تقوم بوضع المبادىء أو إنتاج المصطلحيات في مجال أنشطتها أو معاهد جامعية أو مؤسسات تابعة للأكاديميات التي تقوم بمعالجة أو تخزين البيانات المصطلحية المدونة مثل الدوائر المصطلحية[23] ***Terminology offices*** وبنوك المعلومات المصطلحية ومراكز التوثيق ***Documentation centres***. كما تختص شبكة المصطلحات أية تجمعات سواء كانت قومية أو إقليمية أو مختصة بحقل موضوعي. ولها أنشطة مصطلحية ذات أهداف واحتياجات محددة تتفق ونموها اللغوي والتخصصي، وقد عقد أول اجتماع للجنة العامة لشبكة المصطلحات في 18 أفريل 1985م. ومن خلال هذا الاجتماع تم تحقيق أربعة مشروعات لإنشاء بنوك المصطلحات في الدول العربية الآن. وقد خطت هذه المشروعات منهجيات تهدف إلى إنشاء تعاونية للعمل المصطلحي تتألف من مجموعة من المستفيدين تجمعهم خصائص متشابهة. مما يتيح لنا المجال للتفكير في ربط هذه البنوك معا في شبكة المعلومات المصطلحية، تقوم على أساس تبادل البيانات، ومشاركة الخبرات ومصادر المعلومات. لكن هذا التعاون في إطار شبكة لبنوك المصطلحات يتطلب تنسيقا فنيا وإداريا متقدما، خصوصا في مجالات توحيد مواصفات هذه البنوك

وبناء نماذج لتبادل البيانات المصطلحية على غرار ماتر(***MATER***) وتف (***TIF***) وغيرها من النماذج المعدة من قبل المنظمة الدولية للمقاييس والمركز الدولي للإعلام المصطلحي في فينا[24]، واعتماد خطط موحدة لتصنيف المصطلحات في هذه البنوك. مما يقتضي في آخر المطاف تأسيس لجنة دائمة تعمل على وضع المواصفات الخاصة بالعمل المصطلحي المحوسب وتطوير منهجياته النظرية والتطبيقية، لاسيما وأن المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس قد حلت قبل نحو عامين، ولم تعد توجد هيئة عربية لتوحيد المواصفات في هذا المجال المهم والحيوي من مجالات التعاون العربي.

ولا تعتبر فكرة إنشاء شبكات المصطلحات فكرة جديدة على المستوى العربي فقد جرت محاولات في تونس لإنشاء الشبكة العربية للمصطلحات (***ARABTERM***)[25]، بيد أن هذه المحاولات لم تتبلور حتى الآن عن إعلان تشغيل مثل هذه الشبكة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المجمع الأردني قد هيأ التجهيزات والبرمجيات والبيانات من أجل تأسيس نواة الشبكة تكون تعاونية المجامع أساسا لها، تختبر فيها مختلف الأفكار والتصورات للوصول إلى أفضل المبادىء لإقامة الشبكة العربية للمصطلحات، والتي نأمل قيامها في المستقبل القريب.

ويمكن أن تتحقق الشبكة العربية التي يكون مقرها مجمع اللغة العربية الأردني بوجود التعاونيات التي ظهرت بواسطة وجود بنوك المصطلحات العربية (بنوك المجامع العربية، معربي، باسم، وقمم، وبنك مكتب تنسيق التعريب) لتوزيع ونشر المصطلحات مباشرة على الوطن العربي.

نلاحظ أن لكل بنك تعاونية مصطلحية خاصة تقوم بوظائفها ومهامها. وهذه التعاونيات تتحد في بنك واحد لتشكل الشبكة المصطلحية المشتركة بين كل الدول العربية للعمل على توحيد المصطلح وتطويره في كل العلوم.

وأما الشكل الذي يمثل إمكانيات الشبكة في إحكام حلقات عملية توحيد المصطلحات على المستوى العربي وهو كالتالي:

تعاونية المجامع	تعاونيات أخرى	
اتحاد المجامع	هيئة تنسيق	مكتب تنسيق التعريب
	مؤتمر التعريب	
	شبكة عربية للمصطلحات	

التوصيات[26]: 1- تأسيس لجنة عربية أو مجمعية دائمة للمنهجية يكون مقرها اتحاد مجامع اللغة العربية تقوم على تطوير منهجية للعمل المصطلحي ووضع المواصفات الخاصة بإنشاء بنوك المصطلحات العربية، وما من شأنه الارتفاع بمستوى وكفاية التعاون فيما بينها. ويراعي أن تضم في عضويتها متخصصين في اللغة والحاسوب والمعلومات. وأن تجتمع مرة واحدة في العام على الأقل.

2- العمل على تأسيس تعاونية مجمعية للعمل المصطلحي تقوم على أساس استعمال بنك المصطلحات في المجمع، لجمع المصطلحات ووضعها وتقييسها ونشرها بشكل أفضل.

3- التحضير لإنشاء شبكة عربية للمصطلحات من خلال التأسيس لها بإنشاء قواعد مرجعية لمصادر العمل المصطلحي ومراجعه، تضم في عضويتها المجامع العربية. والقيام بالبحوث والدراسات اللازمة وذلك بالتعاون مع المراكز المعنية.

4- دعوة مؤسسات العمل المصطلحي للسعي لدى الجهات التشريعية في بلدانها لتعديل قوانين المطبوعات والنشر بما يكفل تحقيق مفهوم الإبداع المصطلحي من أجل النهوض الشامل بمستوى جمع المصطلحات وضبطها وتقنين استعمالها. إن المجامع اللغوية والمؤسسات العلمية العربية لم تحقق إلى حد الآن هذه التوصيات التي تدعو إلى إنشاء شبكة واحدة على مستوى القطر العربي، صحيح أن بعض المجامع العربية مثل مجمع اللغة العربية بالقاهرة ومجمع اللغة العربية الأردني أسسوا شبكات للمعلومات المصطلحية، ولكن كل واحدة منها مستقلة عن

الأخرى، تتعامل مع منهجياتها من حيث بناء العمل المصطلحي، وحتى مكتب تنسيق التعريب أنشأ بدوره شبكة خاصة في إطار التوحيد المصطلحي والعمل على توثيق المصطلحات في مختلف العلوم. ولإنجاح عملية التوحيد المصطلحي والعمل على نشره أقترح اتباع مايلي:[27]

1- إنشاء بنك مركزي واحد انطلاقا من البنوك العربية الآنفة الذكر والذي يكون مقره اتحاد المجامع العربية وذلك بجمع جميع بنوك المجامع مع بنك تنسيق التعريب للحصول على قوة فعالة تضمن توحيد المصطلحات ونشرها وإدخالها في بنك شامل وموحد ينسق كل الجهود العلمية المتعددة في الوطن العربي.

2- إنشاء شبكة واحدة ومركزية وأساسية تقوم على تنسيق مختلف الجهود العربية في سبيل نشر المصطلح الموحد وتوزيعه أولا على مستوى الوطن العربي وثانيا على المستوى الدولي وخاصة بالنسبة للذين يتعلمون اللغة العربية وعلومها. وهذه الشبكة أفضل أن يكون مقرها مكتب تنسيق التعريب انطلاقا من تشابك الشبكات العربية الأخرى.

3- الحث على إنشاء تعاونية عربية مشتركة من تعاونيات المجامع والمؤسسات لإعطاء قيمة ومكانة للمصطلح الموحد من ناحية، ومكانة لنشره من ناحية أخرى.

2- الإعلام المصطلحي[28]: بأن تتيح لمختلف أصناف المستعملين المصطلحات العربية المقيسة أو الموحدة أو المفضلة الموصى باستخدامها، فتساعد على انتشار المصطلحات العربية وتحقق الغاية من وضعها. وأن حياة المصطلح في استعماله واشتراك أعضاء الجماعة اللغوية فيه. كما يقول ***الفلاسفة*** (...): ***"المصطلح إذن، يوجده الاستعمال المتواتر، ويبلوره، ويوثق العلاقة بين مكونيه الرئيسيين اللذين هما اللفظ والمفهوم، وبذلك يستقر فيقوم بدوره الذي يتمثل في تصنيف الواقع ونقل المعرفة ونشرها وتبادلها***" [29]، لأن هدف الإعلام المصطلحي هو "وضعه في متناول أهله وطالبيه الفعليين (الموجودين بالفعل) أو الضمنيين

(المحتملين أو الموجودين بالقوة)، وذلك بأساليب ووسائل عديدة هي القانون والتأليف العلمي باللغة العربية، والترجمة العلمية إلى اللغة العربية، وتأليف المعاجم المتخصصة الثنائية أو المتعددة اللغات، والتقييس المصطلحي في إطار التقييس الصناعي...الخ[30]، كلها أساليب ووسائل لم تغب عن أذهان الرأي العرب خاصة في القرن العشرين مع تقدم التكنولوجيا، وجد أنه لكي تضمن تواصلا لا لبس فيه بين المصممين والمهندسين والعمال المهرة، والمنتجين والمندوبين التجاريين والمستهلكين يتوجب ألا نقيس التفاصيل الهندسية والتقنية فحسب(الأجزاء العمليات، الحقائق، وغيرها) بل التصورات والمصطلحات كذلك.

ومنذ ذلك الوقت، واللجان الفنية لأجهزة التقييس***Standardizing bodies*** في كل أنحاء العالم هي التي تقوم بإعداد المواصفات المصطلحية ***Terminology standards*** والأجزاء المصطلحية التي تضمها المواصفات الموضوعية ***object standards*** لنشر المصطلح العربي وإشاعته لأن هذه العملية مسؤولية قومية جماعية تعد فرض عين لا فرض كفاية، ويقتضي النهوض بها جهدا جماعيا عصريا في شكل شبكة للعمل والإعلام المصطلحيين مثلا.

– **الشبكة العربية للعمل والإعلام المصطلحيين**"[31]: وقد أنجز المعهد القومي للمواصفات والملكية الصناعية بتونس دراسة جدوى إنشاء شبكة عربية للإعلام المصطلحي مستعينا بثلاثة خبراء (هم الأستاذ هلموت فلبر المدير السابق للمركز الدولي للإعلام المصطلحي (الأنفوترم) بفينا، والأستاذ زهير المراكشي، والأستاذ عبد اللطيف عبيد). بالتعاون مع المعهد القومي للمواصفات والملكية الصناعية في تونس وتقديم اليونسكو المساعدة لهذا المشروع. وقد تضمنت دراسة الجدوى عرضا للوضع الراهن للأنشطة المصطلحية في الوطن العربي، وبيانا للحاجة إلى الشبكة العربية للإعلام المصطلحي، ومشروع الشبكة نفسها من حيث الأهداف والهيكل والخدمات التي توفرها، والانتساب إليها، وتعاونها مع الجهات الخارجية وتمويلها.

وقد تضمنت خاتمة الدراسة ما يلي: "ينبغي أن يفهم من الشبكة أنها رابطة للأجهزة العربية الحكومية وغير الحكومية والأفراد المهتمين بتطوير وإرساء مصطلحات عربية موحدة وبنية مصطلحية أساسية لإعدادها. إن الشبكة العربية للإعلام المصطلحي تنطلق من الأنشطة المصطلحية القائمة والبنية الأساسية المصطلحية الراهنة في البلدان العربية. وتهدف إلى الربط بين تلك الأنشطة المصطلحية والتنسيق بين المؤسسات العربية المهتمة بالمصطلحات –. بحثا وإنجازا وتدريبا وتوثيقا وحوسبة وتقييسا بهدف ضم جهودها لبعث بنية أساسية مصطلحية مستقبلية ضرورية لإيجاد مصطلحات عربية شاملة موحدة في مجالات العلوم ونقل التكنولوجيا والأنشطة الاقتصادية والثقافية" [32].

وقد تضمنت التوصية السادسة عشرة الصادرة عن "ندوة تطوير منهجية وضع المصطلح العربي وبحث سبل نشـر المصطلـح الموحـد وإشاعته" (عمان، 6-1993/09/9م) ما يلي[33]:

– اعتبار التجربة مصرف المصطلحات بمجمع اللغة العربية الأردني في معالجة المصطلحات وتوحيدها، "يرجى من المؤسسات العربية المتخصصة في وضع المصطلح العربي وتوحيده أن تتعاون مع المصرف المذكور حين يصبح مركزا عربيا للإعلام المصطلحي، وحتى يحقق إنشاء شبكة عربية لا مركزية للمصطلحات وذلك في سبيل رفع مستوى العمل المصطلحي بشكل عام"[34]. لكن مؤتمر التعريب السابع (الخرطوم 1994م) عدل هذه التوصية كما يلي:

"يرجى من المؤسسات العربية المتخصصة في مختلف البلدان العربية التي من مهامها وضع المصطلحات العربية وتخزينها وضبطها أن تتعاون فيما بينها لإنشاء شبكة عربية للمصطلحات يكون مركزها مكتب تنسيق التعريب بالرباط وذلك في سبيل رفع مستوى العمل المصطلحي وتوحيد المصطلحات بشكل عام"[35]. وأكد أن هذه الشبكة تسمية مستمدة من "الشبكة الدولية للإعلام المصطلحي أنفوترم ليصبح الشبكة العربية للعمل والإعلام المصطلحيين.

– **النتائج والتوصيات:** – ضرورة نشر الوعي بأهمية توثيق المصطلحات ومصادرها ومؤسساتها والأدلة والمنهجيات المتصلة بها، وذلك بالتعاون مع كل المؤسسات العاملة في مجال المصطلحات أو المعنية بها من قريب أو بعيد.

– إنشاء بنوك المصطلحات في كل الأقطار العربية.

– تفعيل مشروع الشبكة العربية للعمل والإعلام المصطلحيين.

– اعتبار نشر المصطلح العربي وإشاعته مسؤولية قومية جماعية يقتضي النهوض بها جهدا جماعيا عصريا يستجيب لمتطلبات العصر وتحدياته".

– تنفيذ توصيات عبد الغني أبي العزم خاصة وتوصيات مكتب تنسيق التعريب عامة وتطبيقها في مجال نشر المصطلح واستعماله في الوطن العربي.

الهوامش:

1–عبد الغني أبو العزم "ندوة المصطلحات الموحدة ودورها في صناعة المعجم العربي الحديث" جامعة عين الشق: 2–1997/12/4. مجلة اللسان العربي، ع46، ص 20.

2– المرجع نفسه، ص 21.

3– عبد الغني أبو العزم "لماذا تعريب العلوم؟ مجلة اللسان العربي، ع 53، ص162.

4– المرجع نفسه، ص 163.

5– عبد الغني أبو العزم "المصطلح والمعجم والتطبيقات الحاسوبية" مجلة اللسان العربي، ع 49 ص 141.

6– المرجع نفسه، ص 142 .

7– المرجع نفسه، ص 144.

8– المرجع نفسه، ص 139 .

9– المرجع نفسه، ص140 .

10– عبد الغني أبو العزم "منهجية استثمار مصطلحات مكتب تنسيق التعريب في المعجم العربية: معجم الغني نموذجا" مجلة اللسان العربي، ع 54، ص179 .

11– المرجع نفسه، ص 180.

12- أحمد شحلان "مكتب تنسيق التعريب: الجهد والمعتمد والآمال" مجلة اللسان العربي، ع39 ص53 .

13- المرجع نفسه، ص54.

14- المرجع نفسه، ص55 .

15- ملحق رقم 2، ملخص لأهم التوصيات للمؤلف وأهم ما صدر عن المؤتمرات والندوات التي عقدتها المجامع اللغوية ومكتب تنسيق التعريب بالرباط في شأن توحيد المصطلح العلمي، مجلة اللسان العربي، ع39، ص45 .

16- المرجع نفسه، ص 46 .

17- توصيات ندوة التعاون العربي في مجال المصطلحات علما وتطبيقا، مواصفات (مجلة). 31/30 جويلية/ يوليو، 1986، ص6 .

18- عبد اللطيف عبيد "دور التوثيق والإعلام المصطلحيين في تطوير المصطلحات العربية وانتشارها" مجلة اللسان العربي، ع52، ص121 .

19- محمد حلمي هليل "دراسة معجمية حول: المصطلح اللساني وقاموس اللسانيات" مجلة اللسان العربي، ع28، ص65.

20- توصيات ندوة التعاون العربي في مجال المصطلحات علما وتطبيقا، مواصفات (مجلة). 31/30 جويلية/ يوليو، 1986، ص6 .

21- عبد اللطيف عبيد "دور التوثيق والإعلام المصطلحيين في تطوير المصطلحات العربية وانتشارها" مجلة اللسان العربي، ع52، ص121 .

22- فارس الطويل "نحو منهجية شاملة للعمل المصطلحي" مجلة اللسان العربي، ع39، ص 249 .

23- مجمع اللغة العربية الأردني، قرارات مجلس المجمع، 1977-1993، ص 250 .

24- المرجع نفسه، ص 250 .

25- هـ.فيلبر، تر: محمد حلمي هليل "المصطلحية في عالم اليوم" مجلة اللسان العربي، ع30 ص209.

26- فارس الطويل "نحو منهجية شاملة للعمل المصطلحي" مجلة اللسان العربي، ع39 ص 272.

27- المرجع نفسه، ص 272 .

28- المرجع نفسه، ص 274 .

29- عبد اللطيف عبيد "دور التوثيق والإعلام المصطلحيين في تطوير المصطلحات العربية وانتشارها" مجلة اللسان العربي، ع52، ص121 .

30- عبد اللطيف عبيد "إشكالية المصطلح العربي بين الوضع والاستعمال" الإعلامية العربية للعالم العربي (مجلة). 2سبتمبر 1988، ص16، 17 .

31- عبد اللطيف عبيد "دور التوثيق والإعلام المصطلحيين في تطوير المصطلحات العربية وانتشارها" مجلة اللسان العربي، ع52، ص 166.

32- هـ.فلبر، تر: محمد حلمي هليل "المصطلحية في عالم اليوم" مجلة اللسان العربي، ع30 ص207 .

33- المعهد القومي للمواصفات والملكية الصناعية، الشبكة العربية للإعلام المصطلحي: تصور في مراحل تنفيذ المشروع. تونس: سبتمبر 1987، ص 28.

34- تقرير لجنة الصياغة عن نتائج أعمال ندوة تطوير منهجية وضع المصطلح العربي وبحث سبل نشر المصطلح الموحد وإشاعته، مجلة اللسان العربي، ع39، ص337 .

35- تقرير لجنة بحوث المؤتمر وتوصيات ندوة عمان المعروضة على مؤتمر التعريب السابع. الخرطوم: يناير/كانون الثاني، 1994، ص343.